رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في

رئيس الجمهورية يبحث مع بارزاني الأوضاع السياسية

بغداد / المدى

وصل رئيس الجمهورية جلال طالباني صباح أمس الاثنين إلى مصيف صلاح الدين في أربيل، حيث كان في استقباله رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.
وعقد بعد ذلك اجتماع ثنائي بين رئيس الجمهورية ورئيس الإقليم تم فيه تدارس الوضع السياسي العراقي وتطوراته كما تم التركيز على مناقشة الأمـور المتعلقة بتطبيق الاتـفاقات بين الأطراف السياسية في ضوء مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

طالباني والمالكي يقلصان راتبهما .. ولجنة تدرس التطبيق على بقية المسؤولين

خبراء: تخفيض الرواتب ليس كافيا وإلغاء الامتيازات غير المبررة يخفف من الأزمة

□ **بغداد/ المحرر السياسي**

عد الرأي العام ومراقبون سياسيون قرار رئيسي الجمهورية والوزراء بتخفيض راتبهما خطوة ايجابية، رغم أنها جاءت متأخرة.
لكن تقليص الرواتب في هذه المرحلة الحساسة التي يتصاعد فيها الغضب الشعبي من سوء الأحوال المعيشية ليس كافيا على صعيد موازنة وتعديل أوجه صرف الأموال.
في المقابل، فان مصدرا برلمانيا كشف للمدى أمس فضل عدم ذكر اسمه، أن كتلا سياسية تتجه إلى رفض مشروع قانون تُخفض بموجبه رواتبهم ومخصصاتهم، وذلك بدعوى أنهم ينتظرون قرارا بتخفيض المنافع الاجتماعية للمسؤولين الحكوميين.
وينظر بعض المحللين السياسيين إلى أن الخلاف حول مسألة التخفيض قد تدخل في باب التجاذبات السياسية.
وبينما يشكو الشارع العراقي نقص الخدمات وتعذر المؤسسات الحكومية بعجز في التخصيصات المالية، يضم ملف الرواتب والمنافع الكثير من الجدل. إذ من المفترض أن تتم معالجة جميع رواتب الدرجات الخاصة، سواء في البرلمان أو الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية بمن فيهم النواب والوزراء والمحافظون ورؤساء مجالس المحافظات والوكلاء والمستشارون والمدراء العامون.
وفي هذا الباب أيضا يرى الخبراء الاقتصاديون أن معظم التجارب الديمقراطية في العالم لا توفر امتيازات التقاعد للبرلمانين السابقين، كما هو الحال في العراق حيث يحصل النواب السابقون على امتيازات مبالغ فيها.
يؤشر هذا الملف، أيضا، أهمية الالتفات إلى الامتيازات غير المبررة التي يحصل عليها المسؤولون، وهي تندرج، فيما تندرج، بمستحقات تأجير الدور وبدلات السفر والضيافة والمرافقين والنثرية الخاصة ولائحة طويلة من المصروفات التي تصل، في كثير من الأحيان، إلى مبالغ مرتفعة جدا.
وفي وقت تعاني فيه وسائل الإعلام صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ورسمية لحدود المنافع الاجتماعية، يتجه المسؤولون إلى تقليص رواتبهم، الإعلان، بشفافية، عن حجم تلك المنافع، بل وتقليصها، أيضا.
وفي هذا الصدد يقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري للمدى إن تأثير خفض رواتب المسؤولين لا يمكن معرفته ما لم يتم الإعلان عن حجمها والمقدار الأصلي لما يتحصلون عليه.
ومادامت الحكومة العراقية تفكر اليوم، إزاء احتجاجات متنامية على نقص فادح في وسائل العيش الكريم، فأن عليها متابعة خروقات واضحة تتعلق، أيضا، بطرق صرف المال العام.
ومنها المخصصات المالية التي تصرف كرواتب ومخصصات لهيئا ت عراقية مستقلة يرتبط عملها، أساسا، بمهام وفترات زمنية محددة.
وهنا يتعلق الحديث بهيئا ت مثل مفوضية الانتخابات، التي يقتصر عملها على إجراء الانتخابات وإعلان نتائجها، دون أن تكون هناك ضرورة لأن تتواصل طيلة أربع سنوات.
والحديث مثله ينطبق على مؤسسة السجناء السياسيين، والتي تتعلق بتركة خلفها النظام المباد، وعلى المؤسسة الحكومية انجاز هذا الملف وتسوية آثاره السلبية، عبر تعويض الضحايا في فترة محددة.
هذا الملف الشائك الطويل، الذي يفتح النقاش حوله قرار تخفيض مسؤولين لرواتبهم دون الإعلان عن مقدارها وبقية أوجه الصرف التي يحصلون عليها، هذا الملف يكشف، في إحدى أوجهه، تفاوتا فاضحا بين رواتب الدرجات المتدنية وتلك التي يحصل بموجبها أعلى موظف في الدولة، رئيس الوزراء، على راتبه.
الفرق الصارخ في الأرقام يؤشر خللا في آلية توزيع الدرجات وفجوة كبيرة تعترض سلمها.
ففي وقت يرى الخبراء أن الدرجة السابعة، وهي أقل درجة تعيين حكومية، تتقاضى راتبا –حوالي ٤٠٠ ألف دينار – ضئيلا ولا يقارن، أبدا، بحجم الدرجات الخاصة.
ويرى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري أن الأزمة الاقتصادية وغياب أهداف التنمية لا يمكن حلها بإجراءات ترقيعية، بل يتطلب الأمر خطة زمنية معروفة النتائج وتنطوي على خطوات مترابطة وواضحة.
في هذا الوقت، تعكف لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي الرئاسات الثلاث على إعادة النظر في الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها قادة الدولة و منتسبو الدوائر الرئاسية.
وعلى ما يقول بيان رئاسي، فأن الرئيس جلال طالباني وجه بأن يكون هو شخصيا في مقدمة من تخفض رواتبهم مقترحا أن يشمل التخفيض جميع منتسبي رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى وضع المقترحات المتعلقة بخفض رواتب الوزراء والنواب وذوي الدرجات الخاصة.
ويرى الرئيس أن المبالغ المستقطعة يجب أن تساهم في تحسين أوضاع الفقراء وذوي الدخل المحدود، علاوة على أن مثل هذا الإجراء سيكون في سياق ضمان العدالة الاجتماعية.

طاولة المدى الاقتصادية: باحثون وخبراء يناقشون قرار ربط الهيئات المستقلة.. عدسة ادهم يوسف

ريال يتنزه في البرنابيو ويسحق سوسيداد.. (المدى الرياضي)
4

"الشعب يريد تغيير النظام" نغمة هواتف المتظاهرين
6

صرف منحة السفر والبناء للسجناء السياسيين

□ **بغداد/ قيس عيدان**

أعلنت مؤسسة السجناء السياسيين عن البدء بصرف جميع المستحقات المالية للسجناء السياسيين والمتضمنة بدل السفر ومنحة بناء الأرض.
مدير عام الدائرة الإدارية والمالية في المؤسسة الدكتور عبد فرحان ذياب أكد في اتصال هاتفي مع (المدى) أن جميع الحقوق والامتيازات المالية سيتم توزيعها عبر المكاتب الخاصة بالمؤسسة والمنتشرة في عموم محافظات البلاد، مشيرا إلى أنه سيتم توزيع مبلغ خمسة ملايين دينار كبدل سفر لكل سجين سياسي فضلا عن منح دفعة البناء البالغة عشرة ملايين من أصل مبلغ ثلاثين مليون دينار.
ودعا السجناء السياسيين إلى مراجعة مكاتبهم لغرض ترويج هذه المعاملات لغرض صرفها سيما إن المؤسسة قد منحت في العام الماضي العديد من السجناء السياسيين منحة السفر والأرض ويأتي هذا على حرص المؤسسة بإعطاء كل سجين جميع الحقوق والامتيازات.
من جانب آخر دعا مصدر مخول في المؤسسة جميع السجناء إلى مراجعة هيئة التقاعد العامة لغرض ترويج معاملاتهم التقاعدية.
وكان السجناء السياسيون طالبوا الحكومة والبرلمان في فترات سابقة بانصافهم بصرف مستحقاتهم المالية ومعالجة الروتين الذي يعيق تمشية امورهم.

طاولة المدى الاقتصادية تبحث مخاطر ربط الهيئات بالحكومة

الشبيبي: نخاف على "الدينار" واستقلالنا لا يعني استعداء الحكومة

□ **بغداد/ اياس حسام الساموك واحمد عبد ربه**

خلصت طاولة اقتصادية نظمتها مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون إلى ضرورة استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم تبعيته إلى أية جهة حكومية.
وأوصت الطاولة الاقتصادية المقامة أمس والموسومة (البنك المركزي العراقي بين الاستقلالية والتبعية) بأهمية إعادة النظر في قرار المحكمة الاتحادية الأخير والقاضي بتبعية الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء ومنها البنك المركزي العراقي.
وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت قراراً بإلحاق كل من هيئة النزاهة والمفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة الإعلام والاتصالات وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وسط ردود أفعال متباينة بين مؤيدين ومعارضين أفضت إلى جدل محتدم بين أوساط قانونية واقتصادية وسياسية.
وقال محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال الطاولة: هنالك علاقة متينة تربط البنك بالحكومة كونه يمسك حساباتها وينفذ مدفوعاتها، إلا انه من ناحية أخرى، يعد مستقلا عنها فنياً وإدارياً.
واضاف الشبيبي: أن البنك هو الجهة الوحيدة التي تستقل ماليا بعكس الهيئات الأخرى واصفا قضية الاستقلالية في البنوك بالأمر الأساسي، إلا أن هذا الأمر يعني قابلية إصدار النقود وصرفها عند جهة واحدة، عادا إصدار النقود من جهة غير البنك المركزي بأنه لا يعطي الحرية في استخدام السياسات لمحاربة التضخم. ونفى الشبيبي خلق نوع من العداء جراء هذه الاستقلالية، لكنها تتطلب تنسيقا مع الحكومة سيما مسألة استقرار الأسعار، لافتا إلى وجود غياب في تحسن الأسعار لدى الأطراف الحكومية، معتبرا الخطط التي توضع في العراق بأنها للكميات وليست للأسعار.
وتابع الشبيبي: أن السياسة النقدية تحدد وفق اعتبارات أساسية وهي استقرار الأسعار، مضيفا أن عوائد النفط تأتي إلى وزارة المالية وبالتالي فان قسما منها يصرف مباشرة بعد وضعه في صندوق تنمية العراق، والقسم الآخر تقوم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية بالاستفادة منه في شراء العملة العراقية والتي تنتج من قبل البنك المركزي، وان الأخير عند إنتاجه للعملة العراقية يأخذ بالمقابل منها دولارا، ويضاف الأخير إلى الاحتياطي والذي يسمى بغطاء العملة وهي التسمية الأصح.
وبين الشبيبي أن محاربة التضخم هو أمر أساسي في الاقتصاد، والبنك المركزي كونه يملك متغيرا متجانسا يسمى السيولة لذلك يعد أهم دائرة لمحاربة التضخم من خلال استخدام السياسة النقدية، لافتاً إلى مضار التضخم على الادخارات والاستثمارات وعلى توزيع الدخل، مشددا على عدم وجود الحل المباشر لمعالجة هذه الظاهرة.
واكد الشبيبي أن المركزي يهدف في عمله إلى النمو، كونه مؤسسة تنموية، مستدركا بالقول هذا لا يعني التضحية في استقرار الأسعار في سبيل التنمية، معتبرا هذه القضية أساسية ولا تتعامل معها دوائر أخرى.

□ تفاصيل ص١٠

كـــلام الـيـــوم

قضية وطنية اسمها المكونات العراقية

في ورشة نحاور التي نظمتها المدى لفتح حوار حر وواسع حول قضية مكونات الشعب العراقي أو ما يطلق عليه عادة بـ "الأقليات "، أثيرت الكثير من القضايا والمشكلات والإشكالات المتعلقة بهذا الموضوع ابتداء من الاختلاف على المصطلح "أقليات أو مكونات" إلى طبيعة التحديات الحقيقية الحالية والمستقبلية التي تواجه هذه المكونات، وأخطرها على الإطلاق عمليات الإرهاب الواسعة التي استهدفتهم بأشكال متنوعة وما زالت كذلك.
وبينت أوراق العمل التي قدمت وتحديدا فيما يتعلق بالمناهج الدراسية والقضايا الحقوقية حاجتنا الفعلية والحقيقية إلى طرح هذا الموضوع جديا باعتبار أن معالجته تشكل البوصلة التي سترسم مستقبل العراق القادم بما في ذلك العملية السياسية الجارية في البلاد والتحديات التي تواجهها على مستوى بناء الدولة المدنية الحقوقية الحضارية.
إن أمام السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب الذي انتخبه الشعب أن تتعامل مع هذه القضية بمسؤولية عالية وطرحها بجدية وسرعة وتشريع القوانين التي من شأنها أن تحفظ النسيج العراقي من محاولات تفكيكه التي تجري على أكثر من مستوى، ونقول دون تردد، مع الأسف الشديد، إن قوى مشاركة في العملية السياسية لها يد بهذا الشكل أو ذاك في تنشيط تلك المحاولات وفتح الأبواب أمامها وإغراؤها، لتصعيد مستويات الاستهداف لهذه المكونات بأشكال مختلفة، التي تبدو من خلال جردة إحصائية بسيطة، أن النسيج العراقي المتوازن اجتماعيا على المستوى التاريخي، بدأت تختل توازناته التي ظل محافظا عليها رغم كل أشكال التعسف التي تعرض لها المجتمع العراقي باختلاف مكوناته وتحديدا منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١.
إن عمليات الهجرة القسرية الواسعة إلى خارج البلاد التي بدأت تأخذ طابعا جماعيا، حسب إحصاءات موثقة، تدق بكل قوة و وضوح جرس الإنذار لما ستتركه هذه الهجرات من تأثيرات سلبية على مجمل الواقع العراقي، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والتي ستؤدي إلى انكفاء تام في مجمل حركة الحياة الاجتماعية بكل تلاوينها والتي ستبنى على نظرية اللون الواحد والفكر الواحد والثقافة الواحدة والاتجاه الواحد.
إن اخطر ما في الموضوع أن النخب المتصدية للعملية السياسية تتعامل مع هذا الواقع بأدوات ضعيفة وغير فاعلة معتبرة أن المشكلة هي مجرد تعويضات عن خسائر مادية أو توفير طائرات نقل وتطمينات إعلامية وسياسية، بديلا عن البرنامج الوطني الواسع لحياكة من طراز خاص للنسيج العراقي بعد ما تعرض له هذا النسيج من تمزقات وتشوهات حقيقية وواقعية ملموسة نتيجة العنف الذي ساد البلاد في السنوات الأخيرة. حياكة تعتمد رؤية جديدة منفتحة وعميقة على الواقع الجديد لتأمين الأرضية القانونية والسياسية والاجتماعية الصلبة لبروز لوحة مواطنية عراقية مبنية على أساس المواطنة العراقية وليس التسميات المثيرة للفرقة، وهي لوحة لا تنتقص من الهوية الخاصة للمكونات ولا تذوبها بحجة المواطنة.
إن التهاون في التصدي لهذه الإشكالية يعبر عن استخفاف مريب بحجم المشكلة وتنوعاتها وآثارها وعن جهل تام بإفرازاتها على البنية الاجتماعية العراقية وتفاعلاتها المستقبلية. وسيؤدي هذا التهاون في النهاية إلى إنتاج لوحة مهللة للمجتمع العراقي سوف لن تكون قادرة على الصمود أمام الصدمات والتحديات القادمة.

البرلمان يحقق في عقود الوزارة

التجارة لا تملك خزيناً للتموينية بسبب الفساد

□ **بغداد/ المدى**

صوت مجلس النواب أمس الاثنين على تشكيل لجنة تحقيقية في عقود وزارة التجارة للأعوام من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٠ الخاصة بمواد البطاقة التموينية.
و ناقش البرلمان أمس النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية وخاصة مادة الطحين حيث ركزت مداخلات واستفسارات النواب على ضرورة تقديم تشريعات قانونية تعين عمل الحكومة والأجهزة المعنية خصوصا مع وجود ضعف في الآليات المعتمدة من قبل وزارة التجارة لاستيراد المواد الغذائية.
ودعا نواب عراقيون إلى تضييف وزير التجارة للاطلاع على إجراءات توفير مفردات البطاقة التموينية مع العمل على تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة ومجلس النواب لوضع آليات حقيقية لحل مشكلة البطاقة التموينية.
وأشار بيان لمجلس النواب إلى أن وزارة التجارة لا تملك خزينا إستراتيجيا كافيا تعوض فيه نقص بعض مفردات البطاقة لا سيما مع وجود فساد إداري في الوزارة مما يتطلب تشكيل لجنة تحقيقية من هيئة رئاسة مجلس النواب لمراجعة العقود المبرمة خلال السنوات الأربعة الماضية فضلاً عن أهمية اعتماد سياسة استيرادية جديدة للمواد الغذائية وان يتم دفع مبالغ مالية للمواطنين تعويضاً عن نقص بعض مفردات البطاقة خلال الأشهر الماضية إضافة إلى الدعوة للإسراع بتسمية وزير جديد لوزارة التجارة وإعطاء مجالس المحافظات فرصة ليكون لها دور في توزيع مفردات البطاقة التموينية".
وأكد البيان: "أن وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي كشف عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الموضوع، مشيرا إلى "وجود اجتماع لنائب رئيس الوزراء ووزير التجارة وكالة لإصلاح نظام البطاقة التموينية وتعديل آليات شراء مفرداتها لتسهيل عمل وزارة التجارة كما أن عملية المناقصات التي كانت معتمدة لشراء المواد الغذائية تتم بشفافية وتحت رقابة الجهات المعنية مبينا أن الوزارة شرعت بوضع قاعدة بيانات دقيقة لتوزيع مفردات البطاقة للشرائح الأكثر فقرا".

العزاوي: العرب لم يطلبوا تأجيل القمة "حتى الآن"

□ **متابعة/ المدى**

قال مندوب العراق الدائم في جامعة الدول العربية قيس العزاوي أن التحضيرات لعقد القمة العربية الثالثة والعشرين قائمة، وتجري على قدم وساق، لتحتضنها العاصمة العراقية في التاسع والعشرين من الشهر المقبل.
ونقلت وكالة "إيلاف" عن العزاوي قوله أن الحكومة أو مندوبية العراق في الجامعة "لم يبلغا لا من الجامعة العربية ولا من أي بلد عربي بطلب تأجيلها عن موعدها، حيث أن التحضيرات لها مستمرة، سواء في بغداد أو القاهرة".
وأوضح أن وفدًا فنيًا رفيعًا من الجامعة العربية موجود في بغداد حاليا للإطلاع على آخر مستلزمات عقد القمة ومناقشة ترتيبات تضييف بغداد لها".
من جهته أبلغ مصدر عراقي بأن التحضيرات التنظيمية الجارية لانعقاد القمة العربية تتجه لأن لا يتعدى زمنها ساعات عدة.
وأوضح أن القادة سيصلون إلى بغداد ويشاركون في القمة في جلسة يناقشون فيها البيان الختامي، الذي يكون وزراء خارجيتهم قد أعدوه، ثم يصادقون عليه، ويغادرون عائدين إلى بلدانهم في اليوم نفسه.
تأتي تأكيدات العزاوي حول انعقاد القمة العربية في موعدها المحدد في بغداد إثر تصريحات لممثلين عن قوى سياسية عراقية دعت فيها إلى تأجيل انعقاد القمة بسبب الظروف المضطربة التي تشهدها بعض الدول العربية.

□ تفاصيل ص٢

صحفيون: نخشى من وزارة تلميع.. وإعلام الحكومة يحجب المعلومة

□ **بغداد/ وائل نعمة**

استحداث وزارة دولة في التشكيلة الحكومية الجديدة، يتولاها المتحدث باسم الحكومة، تأخذ على عاتقها تنظيم الجهد الإعلامي الحكومي وتوحيد خطابه الإعلامي ومنع التداخلات في التصريحات التي تصدر عن الوزارات بخصوص قضية معينة، لم يشبع كما يبدو نهم بعض المسؤولين الحكوميين التواقين لمزيد من عبارات المديح والإطراء، لذا اتجهت أنظار الحكومة للتفكير جديا في توسيع دائرة الإعلام الخاص بها.
الحكومة العراقية تعتزم تشكيل وزارة إعلام تابعة لها بدلا من وزارة الناطق الرسمي، حيث أكد تحسين الشيخلي في تصريحات صحفية سابقة إن "الحكومة ستقدم مشروع قانون إلى مجلس النواب يقضي بتحويل وزارة الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة إلى وزارة الدولة للإعلام الحكومي لتضم جميع المؤسسات الإعلامية في الوزارات الحكومية".
وأوضح الشيخلي إن "مشروع الحكومة يهدف إلى تحويل السياسة الستراتيجية للمكاتب الإعلامية في الوزارات الحكومية إلى وزارة الدولة للإعلام الحكومي".
مضيفا أن "هذا القانون سينظم عمل المكاتب الإعلامية في الوزارات والهيئات الحكومية بهدف تسهيل مهمة الصحفيين في الوصول إلى المعلومة الدقيقة"، على حد قوله.
وبين أن "الحكومة العراقية تحاول توسيع كادر الوزارة الناطقة باسم الحكومة لتصبح دائرة تنبثق عنها المعلومات والبيانات الرسمية.
هذا الموضوع فتح الحديث عن مدى مصداقية وأهمية وجود مكاتب الإعلام في الوزارات والدوائر الحكومية حتى نفكر في استحداث وزارة للإعلام، والأمثلة على ذلك كثيرة فقد طلبنا في احد الأيام من مدير مكتب إعلامي في إحدى الدوائر الحكومية مساعدتنا في إجراء لقاء مع مدير دائرته وعند اطلاعه على الأسئلة المطروحة، أبدى عدم ارتياحه لطبيعة الأسئلة الموجهة للمدير، وبقيت الأسئلة عنده لأيام وعندما سألناه عن موضوع المقابلة ووقتها، قال لنا: بصراحة نحن هنا موظفون مهمتنا تلميع عمل الدائرة ومديرها والتغطية على الأخطاء الموجودة وعدم كشفها أمام وسائل الإعلام.

□ تفاصيل ص٧